

٣- الصور النادرة ودخولها في عموم الخطاب

دراسة تأصيلية تطبيقية

محمد بن سعود بن راشد الحري (*)

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فإن علم أصول الفقه من أحلى العلوم الشرعية، لأنه يتوصل به إلى معرفة الحكم الشرعي حتى تتعبد الله على بصيرة، وإن من المسائل التي بحثها علماء هذا الفن مبحث العموم، وإن من المسائل المهمة التي سأعرض لها في هذا البحث قضية:

هل الصور النادرة تدخل في العموم.

فتأخذ حكمه؟ أم أن النادر لا يأخذ حكم العام؟ وبما أن وحدث كثيرا من علماء الأصول لم يتطرقوا إلى بيانها فقد عزمت على بحثها حتى يتبين لي هل لها أثر فقهي أم لا، فاستعنت بالله جل وعلا وقسمت هذا البحث إلى: تمهيد ومبحثين وخاتمة وفهارس:

فالمبحث الأول: في تأصيل المسألة والخلاف فيها وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: في المقصود من هذه المسألة.

المطلب الثاني: في الخلاف في المسألة.

المطلب الثالث: في أدلة العلماء على أقوالهم.

المطلب الرابع: في الترجيح.

المبحث الثاني: في التطبيق على هذه المسألة وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تطبيقها على بعض الأدلة الشرعية.

المطلب الثاني: تطبيقها على بعض الفروع الفقهية.

الخاتمة.

الفهرس.

(*) الأستاذ المساعد بقسم القضاء، جامعة أم القرى.

◆ تهديد:

للحديث في موضوع ما لابد ابتداء من بيان ماهيته، إلا أن بعض المسائل تكون مندرجة تحت أصل عام يشملها غيرها، فإذا كانت كذلك فلا بد من بيان ما تدرج تحته أولاً، ثم بيانها حتى يتضح للقارئ المسألة وضوحاً تاماً، لما كانت المسألة التي أرغب الحديث عنها، وبيان الخلاف فيها مندرجة تحت أصل عام يشملها ويشمل غيرها كان لابد من بيان الأصل العام أولاً، ولهذا أقول: إن مسألتنا تدرج تحت ما يسمى عند علماء الأصول بالعام، ولقد اختلفت عبارات الأصوليين - رحمهم الله تعالى - في بيان معناه:

فقال أبو الحسن البصري^(١) - رحمه الله تعالى - العام هو: «اللفظ المستغرق لما يصلح له»^(٢).

وعرفه الغزالي^(٣) - رحمه الله تعالى - بقوله العام هو: «اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعداً»^(٤).

إلا أن هذين التعريفين غير مسلمين لما يلي:

أما التعريف الأول: فإن منقوض بأمرين:

الأول: أنه عرف العام المستغرق، وهما لفظان مترادفان، ولا يصح ذلك في الحدود لأن اللفظ المراد بيانه ليس المقصود منه بيان اسم العام، إنما المقصود منه بيان المحدود بالحد الحقيقي أو الرسمي.

الثاني: أن الحد غير مانع، لأنه يدخل فيه قول القائل: ضرب زيد عمراً، فهذا اللفظ مستغرق لما يصلح له، وليس هذا اللفظ عاماً^(٥).

أما التعريف الثاني: فهو منقوض من وجهين:

الأول: أنه غير جامع، فإن لفظي: المعدود والمستحيل، من الألفاظ غير الداخلة في الحد، وهي تدل على شيئين فصاعداً.

الثاني: أنه غير مانع، فإن قول القائل: عشرة أو مائة داخلة في الحد، وهي ليست من ألفاظ العموم^(٦).

واعلم أن هذه الاعتراضات يمكن أن يجاب عنها إلا أن الأجوبة لا تكون أجوبة مرضية، ولهذا قال الإسكندر^(٧) - رحمه الله تعالى -: «وهذه الأسئلة قد يجاب عن بعضها بجواب غير مرضي لكونه عناية بالحد»^(٨).

وبسبب هذا تجنبت الإتيان بالردود لضعفها^(٩).

وبعد بيان بعض من عرف العام، وبيان الاعتراضات على حده، فإن أسلم تعريف بنجاته من الاعتراضات - في نظري - هو تعريف ابن الحاجب^(١٠) - رحمه الله تعالى - حيث قال: «العام ما دل على مسميات باعتبار أمر اشتركت فيه مطلقاً ضربه»^(١١).

شرح التعريف:

قوله: ما دل: حسن في التعريف يشمل كل شيء يدل على شيء.

قوله: مسميات: يدخل فيه كل شيء يصدق على كل واحد منها ذلك الأمر المشترك، كالمعدود والمستحيل، ويخرج نحو: زيد.

قوله: باعتبار أمر اشتركت فيه: يخرج أسماء الأعداد النكرة، كالعشرة ونحوها، فهي إن دلت على مسميات لكنها ليست باعتبار أمر اشتركت فيه الأجزاء، فإن المعنى الكلي^(١٢) «للعشرة لا يصدق على الأحاد التي هي أجزاؤه.

قوله: مطلقاً: يخرج المعهود مثل: الرجال، فإن دلالته على المسميات ليست مطلقة بل مقيدة بكونها معهودة.

قوله: ضربه: أي دفعة واحدة ليخرج النكرة مثل رجل ورجال فإنها دالة على مسميات لكن ليست دفعة على سبيل البذل^(١٣).

بهذا التعريف يتبين - بإذن الله تعالى - أن العام هو كل شيء يدل على أشياء متعددة، مشتركة وهذه الأشياء بمسمى واحد مطلقاً غير معهودة دفعة واحدة.

مثال ذلك: كل مسلم يدخل الجنة - بإذن الله تعالى -، فإن لفظة كل دلت على أشخاص هم كل من اتصف بصفة الإسلام حقيقة، وهؤلاء لا بد أن يدخل كل واحد منهم الجنة بإذن الله تعالى.

بعد هذا التمهيد البسيط أستطيع - بإذن الله تعالى - أن أبين المسألة المقصود بيانها وهي: الصور النادرة هل تدخل في اللفظ العام؟ أم لا؟

♦ المبحث الأول : الأساس الذي يقوم عليه إدخال الصور النادرة في عموم

الخطاب وأراء العلماء فيه

المطلب الأول : الأساس التي تقوم عليه إدخال الصور النادرة في علوم الخطاب

إن الحديث عن مدى دخول الصور النادرة في لفظ العموم، لا يمكن أن يخاض فيه حتى تتضح المقصود من هذه المسألة، ولذا جعلت هذا المطلب خاصاً ببيان معنى المسألة فأقول:

المقصود بالنادر: هو الشيء الذي يقل وجوده^(١٤).

والمقصود بالنادر في مسألتنا: الأشياء غير المتبادرة في الذهن، أو

التي لا تخطر ببال المتكلم عند حديثه، هل تدخل هذه الأشياء النادرة في اللفظ الذي أطلقه المتكلم أم لا؟

وسبب عدم دخولها إنما هو ندرة وقوعها.

قال تاج الدين السبكي^(١٥) - رحمه الله تعالى -: «النادرة: هي التي لم تخطر ببال المتكلم لندرة وقوعها»^(١٦).

وقال محمد الأمين الشنقيطي^(١٧) - رحمه الله تعالى -: «النادر هو ما لا يخطر غالبًا ببال المتكلم لندرة وقوعه»^(١٨).

لهذا تبين - بإذن الله تعالى - أن المقصود من المسألة: أن الصور التي لم تتبادر في ذهن المتكلم ولم تخطر بباله إما أن تكون هناك قرينة وهذه القرينة إما أن تدل على دخول الصور النادرة في الخطاب وهذا لا خلاف في دخولها.

وإما أن تدل القرينة على عدم الدخول فلا تدخل عند ذلك، وهذه ليس فيها خلاف كذلك، إما أن لا توجد قرينة، فينظر إذا كان اللفظ غير دائم، وكان في الظاهر يندرج في اللفظ العام، وكان المعنى غير مساعد له، فهنا يقع الخلاف.

قال الزركشي^(١٩) - رحمه الله تعالى -: «أطلقوا هذا الخلاف، وينبغي تقييده بأمرين:

أحدهما: أن لا يدوم، فإن دام دخل قطعًا، لأن النادر الدائم يلحق بالغالب.

ثانيهما: أن يكون فيما ظهر اندراجه في اللفظ ولم يساعده المعنى، أما إذا ساعده فيحتمل القطع بالدخول»^(٢٠).

بيانها بالمثال:

مثال: ما دلت القرينة على دخوله:

عن ابن عمر^(٢١) - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا تباع الرجلان، فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعا، أو يخير أحدهما الآخر» الحديث^(٢٢).

وجه الدلالة من هذا الحديث:

أنه لو تباع اثنان وطالت مدة خيارهما مدة طويلة كشهر ونحوها فإن الخيار يبقى ولا تنقضي مدة الخيار بسبب طول المدة لدلالتى قوله ما لم يتفرقا^(٢٣).

مثال ما دلت القرينة على عدم دخوله:

عن عمرو بن حزم^(٢٤) - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم - كتب لأهل اليمن وفي كل إصبع من أصابع اليدين والرجلين عشرة من الإبل» حديث^(٢٥).

وجه الدلالة من هذا الحديث:

أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بين أن دية أصابع اليدين فيها عشرة من الإبل لكل أصبع وكذلك في القدمين، واليدين والرجلين معرفتين بآل، وهي تدل على العموم، فمن له أصبع زائدة هل تدخل في هذا العام؟ الجواب: لا تدخل لقرينة العهد في الحديث، فإن الحديث عن عدد معين من الأصابع وهي عشرة في اليدين أو الرجلين، فهذه نادرة ولا تدخل في هذا العام^(٢٦).

مثال للنادر الدائم الذي يدخل في العام قطعاً:

عن أبي هريرة^(٢٧) رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم -

قال: «لا تتكح الأيم حتى تستأمر، ولا تتكح البكر حتى تستأذن، قالوا: يا رسول الله وكيف إذن؟ قال: أن تسكت»^(٢٨).

وجه الدلالة من هذا الحديث:

قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تتكح البكر» نكرة في سياق النفي تدل على عموم النهي عن نكاح البكر حتى يؤخذ إذن، لكن من خلقت بلا بكاره فهل تدخل في هذا العموم؟ الجواب: نعم تدخل في هذا العموم وإن كانت هذه الصورة نادرة، فتدخل هذه الصورة لوجود قرينة وهي أن المقصود من البكر ليست البكاره وإنما عدم الوطء^(٢٩).

قال إلكيا الهراس^(٣٠) - رحمه الله تعالى -: «تخصيص العام بالصورة النادرة إن تقدم عهد يدل عليه لم يبعد، مثل أن يقول: أيما رجل دخل الدار أكرمه، ثم يقول: عنيت به من تقدم ذكرهم من خواصي وإن لم يظهر سبق عهد، فاختلفوا فيه»^(٣١).

قال زكريا الأنصاري^(٣٢) - رحمه الله تعالى -: «ثم إن قامت قرينة على قصد النادر دخلت قطعاً أو على قصد انتقاء صورة لم تدخل قطعاً»^(٣٣).

وقال السيوطي^(٣٤) - رحمه الله تعالى -: «فإن قامت قرينة على قصد انتقاء صورة لم تدخل قطعاً»^(٣٥).

وقال محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله تعالى -: «ومحل الخلاف.... ما لم تقم قرينة على قصد دخولها أو عدمه، فإن قامت قرينة عمل بها اتفاقاً»^(٣٦).

بهذا يبين - بحمد الله تعالى - صورة المسألة وحل الخلاف فيها.

المطلب الثاني : آراء العلماء في إدخال النادر في العموم :

لقد اختلف علماء الأصول - رحمهم الله تعالى - في دخول الصورة النادرة في عموم الخطاب إذا لم توجد قرينة تدل على الدخول أو عدم الدخول على ثلاثة أقوال :

القول الأول : ذهب الإمام الغزالي، وتاج الدين السبكي، وابن العراقي^(٣٧)، والأنصاري، والسيوطي، وقول عند المالكية^(٣٨) - رحمهم الله تعالى - إلى دخول الصورة النادرة في لفظ العموم.

قال الإمام الغزالي - رحمه الله تعالى - : «لو أوصي بعبد أو رأس من رقيقه، جاز دفع الخنثى، وفي وجه لا يجزئ، لأنه نادر لا يخطر بالبال، وهو بعيد، لأن العموم يتناول»^(٣٩).

فكلام الإمام الغزالي - رحمه الله تعالى - يدل على أن الصور النادرة تدخل في عموم اللفظ العام حيث إن العموم في مسألة وصية الميت بعيد أو برأس من رقيقه، فإنها وصية عامة يدخل فيها كل رقيق ذكر، فهل يدخل فيه الخنثى حيث إنه مشكوك في أمره؟ فرجح الغزالي - رحمه الله تعالى - جواز دفعه، رغم أنها صورة نادرة.

وقال تاج الدين السبكي - رحمه الله تعالى - : «والصحيح دخول النادر، وغير المقصودة تحته - أي تحت العام»^(٤٠).

وقال زكريا الأنصاري - رحمه الله تعالى - : «والأصح دخول الصور النادرة وغير المقصودة من صور العام فيه»^(٤١).

وقال السيوطي - رحمه الله تعالى - : «الصحيح أن الصور النادرة تدخل في العموم نظرًا لعموم اللفظ»^(٤٢).

وقال العراقي - رحمه الله تعالى -: «والصحيح أن الصور النادرة تدخل في العموم»^(٤٣).

وأما رأي المالكية فقد قال السعودي^(٤٤) - رحمه الله تعالى - في مراقبة^(٤٥):

«هل نادر في ذي العموم يدخل ومطلق أو لا خلاف بنقل
فما لغير لذة والفيل ومشبه فيه تنافي القيل»
القول الثاني: ذهب الشافعي^(٤٦)، وابن برهان^(٤٧)، وقول عند المالكية -
رحمهم الله تعالى - إلى عدم دخول الصور النادرة في العموم.

قال الزركشي - رحمه الله تعالى -: «وظاهر كلام الشافعي - رحمهم الله تعالى - عدم دخولها، فإنه قال: الشاذ يجيء بالنص عليه، ولا يراد على الخصوص بالصيغة العامة»^(٤٨).

وقال ابن برهان - رحمه الله تعالى -: «إن الصور النادرة بعيدة عن البال عند إطلاق المقال، ولا تتبادر إلى الفهم، فإن اللفظ العام لا يجوز تنزيله عليها، لأننا نقطع بكونها غير مقصودة لصاحب الشرع لعدم خطورها بالبال»^(٤٩).

أما المالكية فقد بينت فيما سبق أن لهم في المسألة قولين^(٥٠).

القول الثالث: من اختلف النقل عنه وهو إمام الحرمين الجويني^(٥١) - رحمه الله تعالى - حيث نقل عنه القطع بعدم الدخول، حيث قال: «إن العموم إذا ورد وقلنا باستعماله، فإنما يتناول الغالب دون الشاذ النادر الذي لا يخطر ببال القائل»^(٥٢).

ونقل الرافعي^(٥٣) - رحمه الله تعالى - في باب الوصية، فيما إذا أوصى

لعبد مبعوض، وبين العبد وسيد مهاية^(٥٤)، ينبني على أن الأكساب النادرة: هل تدخل في المهاية أم لا؟

قال: «وتردد الإمام فيما إذا صرح بإدراج الأكساب النادرة في المهاية أنها تدخل لا محالة كالأكساب العامة، أو هي على الخلاف؟ لأن الغالب فيها الندرة^(٥٥)».

فهذا النص بين الرافي - رحمه الله تعالى - أن إمام الحرمين قطع بدخول الصور النادرة إذا صرح المتكلم بها حيث قال: «إذا صرح بإدراج الأكساب النادرة في المهاية أنها تدخل لا محالة»، أما إذا لم يصرح المتكلم بها فهل تدخل؟ بين في نصه الأول عدم الدخول حيث قال: «إن العموم إذا ورد..... فإنه يتناول الغالب دون الشاذ النادر الذي لا يخطر ببال القائل».

وفي النص الثاني: ذكر عنه الرافي - رحمه الله تعالى - إنه متردد في إدخالها أو عدم إدخالها، فهو متوقف فيها، وهذا يدل على أن النقل عن إمام الحرمين مختلف، وبناءً على هذا فإن الذي يظهر لي أن الإمام متوقف في مسألة إدخال الصور النادرة في العموم - والله تعالى أعلم -.

المطلب الثالث: أدلة العلماء ومناقشتها في إدخال النادر في العموم:

لقد استدلت أصحاب كل قول على مدعاه بأدلة:

فقد استدلت أصحاب القول الأول:

وهو دخول الصور النادرة في العموم: بأن لفظ العموم يتناول الصور النادرة، وبسبب هذا التناول فإن الصور النادرة تدخل في اللفظ العام. قال الغزالي - رحمه الله تعالى -: «وهو بعيد - أي عدم دخول الصور النادرة في العموم - لأن العموم يتناوله»^(٥٦).

قال الأنصاري- رحمه الله تعالى-: «والأصح دخول الصور النادرة وغير المقصودة من صور العام فيه، فيشملها حكمه نظراً للعموم»^(٥٧).
وقال السيوطي- رحمه الله تعالى-: «الصحيح أن الصور النادرة تدخل في العموم نظراً لعموم اللفظ»^(٥٨).

أدلة أصحاب القول الثاني:

لقد استدل أصحاب القول الثاني القائلين بعدم دخول الصور النادرة في العموم: بأن اللفظ النادر لا يخطر ببال المتكلم عند تكلمه ولم تتبادر إلى فهمه، فكيف تدخل في كلامه وهي لم تخطر بباله، وما حجة الدخول إلا كون اللفظ عامًا.

قال ابن برهان- رحمه الله تعالى-: «الصور النادرة بعيدة عن البال عند إطلاق المقال، ولا تتبادر على الفهم، فإن اللفظ العام لا يجوز تنزيله عليها، لأننا نقطع بكونها غير مقصودة لصاحب الشرع لعدم خطورها بالبال»^(٥٩).

الاعتراضات:

اعترض أصحاب القول الأول القائلون بالدخول، على أصحاب القول الثاني القائلين بالمنع بما يلي:

إذا قلنا بعدم دخول الصور النادرة في اللفظ العام، بحجة كونها لا تخطر ببال المتكلم عند كلامه، فإن هذا لا يسلم في كلام الله- سبحانه وتعالى- لأنه جل وعلا لا تخفي عليه خافية.

بيان ذلك: أن الألفاظ العامة التي تستبطن منها الأحكام الشرعية إنما هي من كلام الشارع والشارع هو الله جل وعلا، وهو لا تخفي عليه خافية، فإنه

جل وعلا عندما يطلق اللفظ العام فإنه يخطر بباله الصورة النادرة، وبناء عليه فإن الاحتجاج بعدم كون الصور النادرة لا تخطر ببال المتكلم احتجاج باطل.

قال الزركشي - رحمه الله تعالى - : «وقد استشكل بعض المتأخرين إطلاق الخلاف في هذه المسألة وقال: لا يثبت لي في كلام الله تعالى، فغنه لا يخفي عليه خافية فكيف يقال: لا يخطر بالبال»^(٦٠).

رد:

أجيب بأن المقصود بالخطور بالبال إنما هو كلام العرب في مخاطباتهم، فإذا كانت هنالك لفظة عند العرب وهي عامة، وفيها صورة لا تخطر عند إطلاقها في أذهانهم، فوردت تلك اللفظة في كلام الله - جل وعلا - قلنا إن تلك اللفظة لم ترد في كلام الله - تعالى - لأن القرآن نزل بلغة العرب.

قال الزركشي - رحمه الله تعالى - : «إن المراد عدم خطورها ببال العرب في مخاطباتها، فإذا كانت عوائدهم إطلاق العام الذي يشمل وضعا وصورا لا تخطر عند إطلاقهم غالبا ببالهم فورد ذلك العام في كلام الباري - تعالى -، قلنا: إنه تعالى لم يرد تلك الصورة، لأنه أنزل كتابه على أسلوب العرب في محاوراتها وعاداتها في التخاطب»^(٦١).

اعترض أصحاب القول الثاني القائلين بالمنع على أصحاب القول الأول القائلين بالجواز:

يمكن أن يعتبر دليل أصحاب القول الثاني اعتراضا على دليل أصحاب القول الأول وبيان ذلك ما يلي:

نسلم لكم أن اللفظ عام يشمل الصور غير النادرة، إلا أن كون الصور النادرة لا تخطر ببال المتكلم عند حديثه تعتبر قرينة لعدم إدخالها.

رد:

اعتراضكم على كون اللفظ عاما يشمل الصور غير النادرة، بأن عدم خطورها ببال المتكلم يعتبر قرينة، هذا لا يسلم.

المطلب الرابع: الترجيح:

الذي ظهر لي- والله سبحانه وتعالى أعلم- أن الشيء النادر له حالتان:

الحالة الأولى: إما أن تدل عليه قرينة وهذا ينقسم إلى قسمين:

الأولى: إما أن تدل قرينة على دخوله وهذا لا خلاف في دخوله.

الثانية: وإما أن تدل قرينة على عدم الدخول وهذا كذلك لا خلاف في عدم دخوله.

الحالة الثانية: إما أن لا توجد قرينة تدل على الدخول ولا عدم الدخول وهذه تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: إما أن يكون النادر دائماً وفي هذه الحالة فإنه يدخل والعلة في ذلك أن النادر يلحق بالغالب.

القسم الثاني: إما أن يساعد المعنى على الدخول مع ظهور اندراجه في اللفظ فهو يدخل كذلك.

القسم الثالث: إما أن لا توجد قرينة على دخوله، ولم يكن النادر دائماً، ولم يندرج النادر تحت اللفظ، ولم يساعد المعنى فالظاهر- والله سبحانه وتعالى أعلم- أنه لا يدخل.

◆ المبحث الثاني: أهم التطبيقات في دخول النادر في العموم في النصوص

والفروع الفقهية

إن من الأمور التي جعلت العلماء - رحمهم الله - يجتهدون في تأصيل وبيان مسائل أصول الفقه في تطبيق هذه القواعد على الأدلة الشرعية من أجل استنباط الأحكام الشرعية التي يعمل بها العباد، ولذا كان ينبغي لكل من أصل قاعدة أصولية أن يبين فيها كيفية تطبيق هذه القاعدة - ولا أقصد حصر التطبيقات - وإنما أقصد بيان كيفية التطبيق ولو بمثالين أو مثال على الأقل، من أجل أن يتبين للمطلع على قاعدة أصولية قد بحثت كيفية بناء الحكم على هذه القاعدة، أو بيان كيف فرع علماؤنا الفروع الفقهية على القاعدة، ومن هذا المنطلق أدرجت هذا المبحث، وسوف أبين - بإذن الله تعالى - تطبيق هذه المسألة في مطلبين:

المطلب الأول: تطبيقها على بعض الأدلة الشرعية.

المطلب الثاني: تطبيقها على بعض الفروع الفقهية.

المطلب الأول: تطبيقات القاعدة على بعض النصوص:

الأول: قوله جل وعلا: ﴿فَمَنْ لَمْ يَحْذِفْ صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾^(١٢) الآية.

وجه بناء الآية على المسألة:

أن الله جلا وعلا بين أن المتمتع إذا لم يجد الهدي فإنه يصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، إلا أن التمتع إذا أراد تأخير التحلل الأول إلى ما بعد أيام التشريق فهل يصح له أن يؤخر صيام الأيام الثلاثة التي في

الحج عن أيام التشريق بناءً على أنه لا زال في زمن الحج بسبب عدم التحلل الأول؟ فيه خلاف على قولين^(٦٣) بناءً على الخلاف في هذه المسألة.

قال الإسنوي- رحمه الله تعالى:- «إذا أراد- تأخير التحلل الأول إلى ما بعد أيام التشريق بأن يؤخر الحلق والطواف ويصومها في ذلك الوقت لكونه في زمن الحج فإنه لا يجوز على الصحيح في الرافعي، وعلمه بقوله: لأنها صورة نادرة فلا يكون مراده من الآية بل تحمل الآية على الغالب المعتاد»^(٦٤).

وقال ابن القفال- رحمه الله تعالى:- «المتمتع العادم للهدى أن يصوم الأيام في الحج قبل عرفة، فلو أخر طواف الزيارة عن أيام التشريق وصامها، لا يكون أداء، وإن بقي الطواف، لأن تأخيرها عن أيام التشريق مما يبعد ويندر، فلا يقع مراراً، مس قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ بل هو محمول على الغالب المعتاد»^(٦٥).

ثانياً: عن أبي هريرة- رضي الله عنه- قال: قال- رسول الله صلى الله عليه وسلم:- «لا سبق إلا في خف، أو حافر، أو نصل»^(٦٦).

وجه بناء الحديث على المسألة:

أن الرسول- صلى الله عليه وسلم- بين أن السبق لا يكون إلا فيما له خفا وهو الجمل، أو حافر وهو الخيل، أو نصل وهو السهم^(٦٧)، والحديث نكرة في سياق الشرط يدل على العموم، فهل نقول إن الفيل يجوز السبق عليه لأنه ذو خف؟ فيه خلاف على قولين بناءً على الخلاف في هذه المسألة.

اعتراض على هذا الاستدلال:

بأن هذا المثال مطلق لا عام، وجه بيان ذلك: أن قوله- صلى الله عليه وسلم:- «إلا في خف» نكرة في سياق الإثبات وهذا مطلق.

٥٥:

ما اعترضتم به منقوض من وجهين:

الأول: عدم التسليم بأنه نكرة في سياق الإثبات، بل هو نكرة في سياق الشرط فدل على العموم.

الثاني: على فرض التسليم أنه نكرة في سياق الإثبات، إلا أنه في حيز الشرط، وتقديره: إلا إن كان في خوف، وبذا فهو دال على العموم^(٦٨).

قال تاج الدين السبكي - رحمه الله تعالى -: «ويبنى عليه - أي على أن الصور النادرة هل تدخل في العموم؟ - مسألة المسابقة على الفيل، وفيها وجهان: القائلون بالجواز يستند إلى قوله - صلى الله عليه وسلم -: «لا سبق إلا في نصل أو خوف أو حافر»، والمانع يدعي أنه نادر ولم يرد باللفظ»^(٦٩).

وقال محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله تعالى -: «اختلفوا - أي أهل مذهب مالك^(٧٠) - هل تجوز المسابقة على الفيل أو لا تجوز؟ لأن الفيل من نوات الخف، فالقائلون بالجواز قالوا هو داخل في عموم قوله - صلى الله عليه وسلم -: «لا سبق إلا في خوف أو حافر أو نصل».

والقائلون بالمنع قالوا إن دخول الفيل في المسابقة وإن كان داخلًا في نوات الخف أمر نادر لا يخطر بالبال»^(٧١).

وقال السيوطي - رحمه الله تعالى -: «ولهذا اختلفوا في المسابقة على الفيل على وجهين: أحدهما: نعم، لحديث أبي داود: «لا سبق إلا في خوف أو حافر». والفيل ذو خوف.

والثاني: لا، لأن المسابقة عليه نادرة عند المخاطبين بالحديث»^(٧٢).

ثالثاً: عن أبي سعي الخدري^(٧٣) - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «إنما الماء من الماء»^(٧٤).

وجه بناء الحديث على المسألة:

أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بين أن الغسل لا يجب إلا بخروج المني - أي الماء - ، ولا يخرج المني إلا بلذة معتادة، فهل يدخل في هذا الحديث الغسل بخروج المني بغير لذة، أو بلذة غير معتادة فيجب الغسل عندئذ أم لا؟ اختلفوا فيه على قولين بناءً على الخلاف في المسألة:

قال القرافي^(٧٥) - رحمه الله تعالى - : «إذا فرعنا على الأول - وهو خروج المني بغير لذة لمرض أو غيره - فهل يستحب فيه الوضوء أو يجب؟ يخرج ذلك على الخارج النادر هل يوجب أم لا؟ ولو اقترفت به لذة غير معتادة كمن به حكة، أو غسل بماء حار فوجد لذة فأنزل ففيه خلاف»^(٧٦).

وقال محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله تعالى - : «ومن صور المسألة خروج المني بغير لذة أو بلذة غير معتادة، اختلفوا فيه هل يوجب الغسل بناءً على دخوله في عموم قوله - صلى الله عليه وسلم - : «إنما الماء من الماء»، فمن أوجب الغسل قال بدخوله في الصيغة، ومن لم يوجب، قال لأن خروج المني دون لذة أمر نادر»^(٧٧).

رابعاً: عن عطاء^(٧٨) - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «عرفة يوم تعرفون»^(٧٩).

وجه بناء الحديث على المسألة:

أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - بين أن يوم عرفة هو اليوم الذي

عَلَّمَ بيانه بالهلال، أو هو اليوم الذي تعارف فيه الناس أنه يوم عرفة بسبب إكمال العدة لغيم أو قتر، فإذا وقف الناس يوم الثامن بناءً على تعارف الناس فهل تدخل هذه الصورة النادرة في الحديث أم لا؟ فيه خلاف على قولين مبني على الخلاف في المسألة.

قال الإسنوي - رحمه الله تعالى -: «إذا غلط الحجاج بالنقديم فوقفوا يوم الثامن، فإنه لا يجزيهم على الأصح، لأن الغلط بالتأخير يحصل بالغيم ونحوه، وهو كثير بخلاف التقديم فإنه نادر فلا يدخل تحت قوله عليه الصلاة والسلام: «عرفة يوم تعرفون أو اليوم الذي يعرف الناس فيه»^(٨٠).

بهذه الأمثلة يتبين أن لمسألة الصور النادرة في دخولها في اللفظ العام أثرًا في استنباط الأحكام الشرعية، فمن قال: بدخول الصور النادرة في اللفظ العام فإنه يعطي الصورة النادرة نفس حكم اللفظ العام، ومن قال لا تدخل فإنه يعطي الصورة النادرة حكمًا مخالفًا للفظ العام، وهذا يتبين أم المسألة أثرًا في الأدلة الشرعية، أما أثرها في الفروع الفقهية الفرضية فهو في المطلب التالي:

المطلب الثاني: تطبيقات القاعدة على بعض الفروع الفقهية

كما تبين في المطلب السابق أن المسألة تأثيرًا في استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة، فإن لها أثرًا كذلك في المسائل الفقهية الفرضية عند الفقهاء وبيانها كالتالي:

أولاً: إذا وصى الميت بالعنق، أو بالتصديق بعيد من عبيده: فهل يجوز للورثة إخراج الخنثى بناءً على كون اللفظ عامًا شاملاً للرقيق البائن أمره

والخنثى المشكل أم لا؟ وكذلك المعيب الكبير أم لا؟ فيه خلاف مبني على الخلاف في هذه المسألة.

قال الغزالي - رحمه الله تعالى -: «لو أوصى بعيد، أو برأس من رقيق جاز دفع الخنثى لأن العموم يتناولها، وفي وجه: لا، لأنه نادر لا يخطر ببال»^(٨١).

وقال - رحمه الله تعالى - كذلك: «فإن قال: - أي الموصي -: أعطوه رأسًا من رقيقي: حاز أن يعطي السليم والمعيب، والصغير والكبير، والذكر والأنثى»^(٨٢).

ثانيًا: الأكساب النادرة كاللقطة والهبة وغيرها هل تدخل في المهياة أم لا؟ فيه خلاف مبني على الخلاف في المسألة.

قال الأسنوي - رحمه الله تعالى -: «دخول الأكساب النادرة كاللقطة والهبات ونحوها في المهياة فيه خلاف والأصح الدخول»^(٨٣).

ثالثًا: إذا قلنا بنجاسة الدم، فهل دم البراغيث الكثير هل يعفي عنه، بحكم كونه نادرًا؟ فيه خلاف مبني على هذه المسألة.

قال الزركشي - رحمه الله تعالى -: «دم البراغيث يعني عن قليله قطعًا، وكذا كثيرة في الأصح لأن هذا الجنس يشق الاحتراز منه في الغالب فالحق نادره بغالبه»^(٨٤).

بهذه الأمثلة تبين أن الفقهاء أجروا العمل بهذه القاعدة على الفروع الفقهية التي ذكروها في كتبهم وأجروا الخلاف في تأصيلها إلى الفروع الفقهية، وبهذا تبين أثر هذه القاعدة في الفروع الفقهية هذا والله سبحانه وتعالى أعلم.

◆ الغاتمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

أما بعد،،،

فإنه بعد هذه الرحلة في هذا البحث أستطيع أن أبين ما ظهر ليمن نتائج فأقول: لقد ظهر في ثنايا البحث عدة نتائج:

الأولى: أن الألفاظ المترادفة، لا يصح جعل بعضها معرفات لبعض في ثنايا التعريف أحدهما، ولهذا لم يصح تعريف العام بالمستغرق.

ثانيًا: أن أرجح تعريف للفظ العام في نظري هو تعريف ابن الحاجب.

ثالثًا: أن أي مسألة يرغب بحثها لابد من تحرير محل الخلاف فيها، من أجل أن يقع الخلاف على محله.

رابعًا: أن الصور النادرة إن دلت القرينة على دخولها فإنه لا خلاف في دخولها.

خامسًا: أن الصورة النادرة إن دلت القرينة على عدم دخولها فإنه لا خلاف في عدم دخولها.

سادسًا: أن الصور النادرة إذا كان بعضها يدخل في اللفظ وبعضها لا يدخل، فإن الذي لا يدخل لا خلاف في عدم دخوله، وأما ما يدخل فإنه يدخل في الخلاف في مسألة دخول الصور النادرة في العموم.

سابعًا: أن الصور النادرة إذا لم توجد قرينة على دخولها، ولم تكن دائمة، ولم يندرج النادر تحت اللفظ، ولم يساعده المعنى فإن المرجح أنه يدخل- والله أعلم-.

ثامناً: عناية العلماء- رحمهم الله تعالى- قديماً بالعلم حتى أنهم بحثوا مسائل قد يقل العمل بها وبيان حكمها.

تاسعاً: عناية العلماء- رحمهم الله تعالى- قديماً بتطبيق القواعد الأصولية في استخراج الأحكام الشرعية، وتطبيقها على الفروع الفقهية.

عاشراً: دقة ملحظ العلماء- رحمهم الله تعالى- قديماً للاستدلال على المسائل، وقوة الرد على مخالفيهم بأدب علمي.

هذا ما ظهر لي من نتائج عند بحثي لهذه المسألة وتأصيلها مع ذكر بعض المسائل التطبيقية، وأسأل المولي جل وعلا أن ينفعني به، وينفع به كل من قرأه واطلع عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

◆ حواشي البحث

(١) هو محمد بن علي أبو الحسن البصري القاضي المعتزلي، ولد بالبصرة، كان من علماء المعتزلة، وكان مشهوراً بالذكاء وتميزاً بالقناعة، من مؤلفاته: شرح العمدة، والمعتمد، والقياس، توفي ببغداد سنة ٤٣٦هـ. ينظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٧ / ٥٨٧، و«الفتح المبين» ١ / ٢٤٩.

(٢) «المعتمد» لأبي الحسن البصري ١ / ٢٠٣.

(٣) هو أبو حامد بن محمد الغزالي الشافعي، يلقب بحجة الإسلام، ولد بطوس، كان عالماً بالفقه والكلام، من مؤلفاته: «المستصفي»، والوجيز، والمنحول، توفي بطوس سنة ٥٠٥هـ، ينظر ترجمته في: «طبقات ابن شهاب» ١ / ٢٩٣، و«طبقات السبكي» ٦ / ١٩١.

(٤) «المستصفي» للغزالي ٢ / ٣٢.

(٥) يرجع لهذه الاعتراضات في: «الإحكام» للأمدى ٢ / ١٨١، و«العضد على ابن الحاجب» ٢ / ٩٩، و«نهاية السؤل» للإسنوي ٢ / ٣١٨.

(٦) ينظر: المراجع بالهامش السابق.

(٧) هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي الأموي الإسفوي الشافعي، ولد سنة ٧٠٤هـ، يلقب بجمال الدين كان أصوليًا بارعًا وفتيًا شافعيًا ونحويًا منطقيًا، من مؤلفاته: نهاية السؤل، والكواكب الدرية، والتمهيد، وشرح عروض ابن الحاجب، توفي سنة ٧٧٢هـ بمصر، ينظر ترجمته في: «شذرات الذهب» ٢٢ / ٦، و«الفتح المبين» ١٩٣ / ٢.

(٨) «نهاية السؤل» للإسفوي ٣١٨ / ٢.

(٩) ينظر لهذه الردود في: «العضد على ابن الحاجب» ١٠٠ / ٢.

(١٠) هو عثمان بن عمر الكردي، الشهير بابن الحاجب لأن أبوه كان حاجبا عند الأمير، ولد بمصر سنة ٥٧٠هـ، كان عالما بالأصول والعربية من فقهاء المالكية، من مؤلفاته: منتهى السؤل والأمل، ومختصره، والكافية الشافعية، توفي في الإسكندرية سنة ٦٤٦هـ، ينظر ترجمته في: «شذرات الذهب» ٢٣٤ / ٥، و«الأعلام» ٢١١ / ٤.

(١١) «العضد على ابن الحاجب» ١٠٠ / ٢.

(١٢) الكلي هو: الذي لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه كالأسد، ينظر «إيضاح المبهم» للمنهوري ٤٤.

(١٣) ينظر شرح التعريف في: «العضد على ابن الحاجب» ١٠٠ / ٢، و«بيان المختصر» للأصفهاني ١٠٧ / ٢.

(١٤) ينظر: «التعريفات» للجرحاني ٣٠٧.

(١٥) هو تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي السبكي ولد ٧٢٨هـ، كان عالما من علماء الأصول والفقهاء، من مؤلفاته الإبهاج شرح بالمناهج، ورفع الحاجب، ومنع الموانع، توفي سنة ٧٧١هـ، ينظر ترجمته في: «طبقات الشافعية للسبكي» ١٥٧ / ٨، و«شذرات الذهب» ٣٩٢ / ٥.

(١٦) «منع الموانع» للسبكي ٤٩٦.

(١٧) هو محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر بن محمد اليعقوبي الجكني، ولد سنة ١٣٢٥هـ في موريتانيا، كان عالما بالأصول والفقهاء المالكي والتفسير والمنطق،

من مؤلفاته: أضواء البيان، ومنكره في أصول الفقه، وآداب البحث والمناظرة، توفي سنة ١٣٩٣هـ، ينظر ترجمته في: «أصول الفقه تاريخه ورجاله» ٦٤٤.

(١٨) نثر الورود للشنقيطي ٢٤٥.

(١٩) هو محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي، ولد في مصر سنة ٧٤٥هـ، كان عالمًا بالأصول والفقه والحديث والتفسير، من مؤلفاته: البحر المحيط، وإعلام الساجد بأحكام المساجد، والبرهان في علوم القرآن، توفي سنة ٧٩٤هـ ينظر ترجمته في: «الدور الكامنة» ٤ / ١٨، و«شذرات الذهب» ٦ / ٢٧٨.

(٢٠) «البحر المحيط» للزركشي ٤ / ٧٥.

(٢١) هو الصحابي عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن، أسلم مع أبيه قبل بلوغه، وهاجر قبل أبيه، شهد أحدًا، وهو أحد المكثرين من الرواية، توفي بمكة سنة ٧٣هـ، ينظر ترجمته في: «الاستيعاب» ٢ / ٣٤١، و«الإصابة» ٢ / ٢٤٧.

(٢٢) رواه البخاري في صحيحه في كتاب البيوع في باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع ٣ / ٨٤، ومسلم في صحيحه في كتاب البيوع في باب ثبوت خيار المجلس للمتابعين ١٠ / ١٧٣.

(٢٣) ينظر: «المنثور» للزركشي ٣ / ٢٤٣.

(٢٤) هو عمرو بن حزم بن زيد أبو الضحاك الأنصاري، شهد الخندق وما بعدها واستعمله الرسول صلى الله عليه وسلم سنة عشر على نجران، مات سنة ٥١هـ بالمدينة وقيل غير ذلك، ينظر ترجمته في: «أسد الغابة» ٤ / ٢١٤، و«تهذيب الأسماء» ٢ / ٢٦.

(٢٥) رواه الدارمي في سننه في كتاب الديات في باب دية الأصابع ٢ / ١١٥.

(٢٦) ينظر: «المنثور» للزركشي ٣ / ٣٤٣.

(٢٧) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي هذا أشهر ما قيل في اسمه وأسم أبيه، أسلم عام خيبر وشهدها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد أجمع أهل الحديث على أنه أكثر الصحابة حديثًا، توفي بالمدينة عام ٥٧هـ. ينظر ترجمته في: «الإسيعاب» ١٢ / ١٦٧، و«الإصابة» ٦ / ٢٨٨.

- (٢٨) رواه البخاري في صحيحه في كتاب النكاح في باب لا ينكح الأب وغيره البكر والتيب إلا برضاها ٢٣ / ٧، ومسلم في كتاب النكاح في باب استئذان التيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ٩ / ٢٠٢.
- (٢٩) ينظر: «المنثور» للزركشي ٣ / ٢٤٣.
- (٣٠) هو علي بن محمد الطبرستاني المعروف بالكيا الهراس، من فقهاء الشافعية، وكان عالما بالتفسير، كان إماما نظارا، من مؤلفاته شفاء المسترشدين، والتعليق في أصول الفقه، ونقض مفردات أحمد، توفي سنة ٥٠٤هـ، ينظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٩ / ٣٥، و«شذرات الذهب» ٤ / ٨.
- (٣١) ينظر قوله في: «البحر المحيط» للزركشي ٤ / ٧٤.
- (٣٢) هو زكريا بن أحمد بن زكريا الأنصاري، المصري، شيخ الإسلام، كان قاضيا مفسرا من حفاظ الحديث، من مؤلفاته غاية الوصول، ولب الأصول، وشرح شذور الذهب، توفي سنة ٩٢٦هـ. ينظر ترجمته في «الأعلام» ٣ / ٨٠، و«الفتح المبين» ٣ / ٦٨.
- (٣٣) «غاية الوصول» للأنصاري ٦٩.
- (٣٤) هو الحافظ محمد بن عبد الله بن حمدون بن نعيم بن الحاكم، أبو عبد الله الضبي النيسابوري، المعروف بابن البيع، ولد سنة ٣٢١هـ بنيسابور، شيخ المحدثين في عصره، من مؤلفاته: المستدرك على الصحيحين، وعلوم الحديث، توفي سنة ٤٠٥هـ، ينظر ترجمته في: «طبقات الشافعية» ٢ / ٤٨٦، و«تذكرة الحفاظ» ٣ / ١٠٣٩.
- (٣٥) «شرح الكوكب الساطع» للسيوطي ٣١٦.
- (٣٦) نثر الورود «للشنقيطي» ٣١٦.
- (٣٧) هو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن إبراهيم المهراني الشافعي المعروف بابن العراقي، ولد بالقاهرة سنة ٧٦٢هـ، كان عالما بالذهب الشافعي والأصول وفي شرح الحديث، من مؤلفاته: الغيث الهامع وأخبار المدلسين، وتحرير الفتاوى على التنبيه، توفي سنة ٨٢٦هـ، ينظر ترجمته في: «المنهل الصافي» ١ / ٣١٢، و«الأعلام» ١ / ١٤٨.

- (٣٨) ينظر: «نثر الورود» للشنقيطي ٢٤٥، و«نشر البنود» للشنقيطي ٢٠٢.
- (٣٩) ينظر كلامه في: «البحر المحيط» للزركشي ٧٢ / ٤.
- (٤٠) «جمع الجوامع» للسبكي من «مهمات المتون» ١٤٥.
- (٤١) «غاية الوصول» للأصاري ٦٩.
- (٤٢) «شرح الكوكب الساطع» للسيوطي ٣١٥.
- (٤٣) «الغيث الهامع» للعراقي ٢٨٨ / ١.
- (٤٤) هو عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، أبو محمد فقيه مالكي علوي النسب، مكث أربعين سنة يطلب العلم في الصحاري، من مؤلفاته: مراقي السعود، ونشر البنود، توفي سنة ١٢٣٥هـ. ينظر ترجمته في: «أصول الفقه تاريخه ورجاله» ٥٦٣.
- (٤٥) «نشر البنود» للشنقيطي ٢٤٥.
- (٤٦) هو محمد بن إدريس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله، ولد في غزة سنة ١٥٠هـ، إمام المذهب الشافعي، كان فقيها، لغويا، شاعرا، عالما بالحديث، مجتهدا، من مؤلفاته: الرسالة وإبطال الاستحسان، والقياس، والأم، ينظر ترجمته في: «طبقات الشافعية» ١٨٥ / ١، و«تذكرة الحفاظ» ٣٢٩ / ١.
- (٤٧) هو أحمد بن علي بن برهان، ولد في بغداد سنة ٤٧٩هـ، كان خارق الذكاء، كان بحرا في الأصول، من مؤلفاته البسيط، والوسيط، والوصول إلى علم الأصول، توفي ببغداد سنة ٥١٨هـ، ينظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٩ / ٥٦٦.
- (٤٨) ينظر قوله في: «البحر المحيط» ٧٢ / ٤.
- (٤٩) ينظر قوله في: المرجع السابق.
- (٥٠) سبق في ص ١٢.
- (٥١) هو عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ولد في جوين سنة ٤١٩هـ، لقب بإمام الحرمين لأنه جاوز بمكة أربع سنين ثم ذهب إلى المدينة، فأفتى ودرس وجمع طرق المذهب، كان أصوليا فقيها، منطقيا من مؤلفاته: البرهان، والإرشاد، ونهاية المطلب، توفي سنة ٤٧٨هـ. ينظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» ٢٨٧ / ١، و«طبقات السبكي» ٢٤٩ / ٣.

- (٥٢) ينظر قوله في «البحر المحيط» ٧٢ / ٤.
- (٥٣) هو عبد الكريم بن محمد القزويني الرافي نسبة إلى رافع بن خديج -رضي الله عنه-، وقيل غير ذلك، ولد سنة ٥٥٧هـ، كان إماماً في الفقه والنفس، من مؤلفاته: المحرر، وفتح العزيز، وشرح المسند، توفي في قزوين سنة ٦٢٣هـ، ينظر ترجمته في: «طبقات السبكي» ٨ / ٢٨١، و«طبقات الإسنوي» ١ / ٢٨١.
- (٥٤) المهيأة: بالهمزة، في الدر ونحوها: مقاسمة المنافع، وهي أن يتراضى الشريكان أن ينتفع هذا بالنصف، والآخر بالنصف الآخر، أو هذابكله في هذا الزمان، وذلك بكله في زمن آخر بقدر زن الأول، وأصلها من هيأته فتهياً، أي أعدته فاستعد. ينظر: «طلبة الطلبة» للنسفي ٢٦٦.
- (٥٥) ينظر قوله في: «البحر المحيط» للزركشي ٧٢ / ٤.
- (٥٦) ينظر قوله في: «البحر المحيط» للزركشي ٧٢ / ٤.
- (٥٧) «غاية الوصول» للأنصاري ٦٩.
- (٥٨) «شرح الكوكب الساطع» للسيوطي ٣١٥.
- (٥٩) ينظر كلامه في: «البحر المحيط» للزركشي ٧٣ / ٤، وينظر: «المحلي على جمع الجوامع» ١ / ٤٠٠.
- (٦٠) «البحر المحيط» للزركشي ٧٤ / ٤.
- (٦١) ينظر المرجع السابق.
- (٦٢) سورة البقرة الآية ١٩٦.
- (٦٣) اعلم إنني لا أنقل الخلاف في هذه المسألة ولا في المسائل القادمة لأن الخلاف هو نفس الخلاف في أصل المسألة، فنجد العلماء يذكرون أن في المسألة خلافاً مبنيًا على هذه القاعدة.
- (٦٤) «التمهيد» للإسنوي ١٠٠.
- (٦٥) ينظر لهذا النقل في: «تنشيف المسامع» للزركشي ٦٤٣.
- (٦٦) رواه أبو داود في سننه في كتاب الجهاد في باب السبق ٣٠ / ٢، والترمذي في سننه في كتاب الجهاد في باب ما جاء في الرهن والسبق ٢٠٥ / ٤، قال أبو عيسى هذا حديث حسن، وابن ماجه في سننه في كتاب الجهاد في باب السبق والرهن ٩٦٠ / ٢.

- (٦٧) ينظر: «سب السلام» للصنعاني ٩٣/٤.
- (٦٨) ينظر لهذا الاعتراض والرد في: «نشر البنود» للشنقيطي ١/٢٠٣، و«نثر الورود» للشنقيطي ٢٤٥.
- (٦٩) «منع الموانع» للسبكي ٤٩٦.
- (٧٠) هو الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة، كان فقيها ومحدثاً وقيل: إنه لا يفتي ومالك في المدينة، من مؤلفاته: الموطأ، توفي سنة ١٧٩هـ، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/٢٨٤، و«شذرات الذهب» ١/٢٧٩.
- (٧١) «نثر الورود» للشنقيطي ٢٤٥.
- (٧٢) «شرح الكوكب الساطع» للسيوطي ٣١٥.
- (٧٣) هو سعد بن مالك بن سفيان الخزرجي الخدري نسبة إلى خدرة أحد أجداده، كان مفتي المدينة، عرضه أبوه يوم أحد فرده رسول الله صلى الله عليه وسلم، غزي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنتي عشرة غزوة، وكان أول مشاهدته الخندق، توفي سنة ٧٤هـ وقيل غير ذلك، ينظر ترجمته في «الاستيعاب» ١/١٦٢، و«الإصابة» ٤/١٦٥.
- (٧٤) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الحيض ٣/٢١٩.
- (٧٥) هو أحمد بن إدريس بن شهاب الدين الصنهاجي المالكي الشهير بالقرافي، كان عالماً بارعاً في الفقه وأصوله، والتفسير وعلوم الكلام، من مؤلفاته: الفروق، وتتفيخ الفصول وشرحه، وشرح المحصول، توفي سنة ٦٨٤هـ، ينظر ترجمته في: «الدياج المذهب» ١/٢٣٦، و«المنهل الصافي» ١/٢١٥.
- (٧٦) «الذخيرة» للقرافي ١/٢٩٦.
- (٧٧) «نثر الورود» للشنقيطي ٢٤٥.
- (٧٨) هو عطاء بن أبي رباح بن سالم القرشي مولاها، مفتي الحرم، ولد لعامين مضت من خلافة عثمان رضي الله عنه، حدث عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة، كان أسود وأعور، وأعرج ومع ذلك فاق أهل مكة في الفتوى، كان فقيها عالماً كثير

- الحديث، مات سنة ١١٤ هـ ينظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ٧٥ / ٥،
و«وفيات الأعيان» ٢٣٠ / ٣.
(٧٩) ينظر: «صحيح الجامع الصغير» رقم: ٤٢٢٤.
(٨٠) «التمهيد» للإسنوي ١٠٠.
(٨١) ينظر لهذا النقل في: «البحر المحيط» للزركشي ٧٢ / ٤.
(٨٢) «الوسيط» للغزالي ٤ / ٤٤٠.
(٨٣) «التمهيد» للإسنوي ١٠٠.
(٨٤) «المنتور» للزركشي ٣ / ٢٤٣.

◆ قائمة المراجع

- إحكام الفصول، لأبي الوليد الباقي، تحقيق: عبد الحميد ترك، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥.
- الإحكام في أصول الإحكام، لسيف الدين الأمدي، الطبعة ودار النشر: بدون.
- الإحكام في أصول الأحكام لمحمد بن علي بن حزم، تحقيق أحمد شاكر، مطبعة النهضة، الطبعة الأولى ١٣٤٧ هـ.
- الاستيعاب، ليوسف بن عبد البر، تحقيق: طه الزيني، الناشر: مكتبة ابن تيمية ١٤١٤ هـ.
- الأشباه والنظائر، لزين ابن نجيم، تحقيق: محمد الحافظ، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
- الأشباه والنظائر، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.

- الإصابة، لأحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: طه الزيني، الناشر: مكتبة ابن تيمية ١٤١٤هـ.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، طبعة: دار العلم للملايين، بيروت الطبعة الرابعة ١٩٧٨م.
- إيضاح المبهم من معاني السلم، لأحمد الدمنهوري، تحقيق: عمر الطباع، مكتبة المعارف بيروت.
- البحر المحيط، للزركشي، دار الخان، الرياض.
- البرهان في أصول الفقه، لبي المعاني عبد الملك الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب بالناشر: دار الوفاء، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لأحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد حامد الفقي الناشر: دار القلم، بيروت.
- بيان المختصر، لمحمود الأصفهاني، تحقيق: محمد مظهر بقا، طبعة: جامعة أم القرى مركز أحياء التراث الإسلامي.
- التعريفات، للحرجاني، تحقيق: الأبياري، طبعة دار الكتاب العربي الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- حاشية البناني على شرح المحلي، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: بدون.
- الدباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لبرهان الدين إبراهيم بن علي بن فرحون تحقيق: محمد الأحمد، طبعة: دار التراث القاهرة ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

- الذخيرة، للقرافي، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٤هـ.
- الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب الحنبلي، الناشر: دار المعرفة بيروت.
- سلاسل الذهب، للزركشي، تحقيق: محمد المختار الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- سنن ابن ماجة، لمحمد القزويني، تعليق: محمد عبد الباقي الناشر: المكتبة الإسلامية، تركيا.
- سنن أبي داود، لسليمان بن الشعث، مطبعة: مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: عبد الله هاشم الناشر: حديث أكاديمي، باكستان ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، طبعة: المكتبة السلفية، القاهرة ١٣٩٤هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن محمد بن العماد، منشورات دار الآفاق الحديثة، بيروت.
- شرح العضد على ابن الحاجب، تحقيق: الدكتور محمد إسماعيل الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- شرح الكوكب الساطع، للسيوطي، تحقيق: محمد الحفناوي، دار السلام، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- شرح الكوكب المنير، لمحمد بن عبد العزيز الفتوحي، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- شرح اللمع، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: عبد المجيد ترك الناشر: دار الغرب الإسلامي، بالطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- شرح تنقيح الفصول، لشهاب الدين أبو العباس القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي، تحقيق: عبد الله التركي الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، طبع: محمد الحلي ١٣٧٧هـ.
- صحيح الجامع الصغير: لمحمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- صحيح مسلم، طبعة: الجمهورية العربية، بمصر، الطبعة: بدون.
- صحيح مسلم بشرح النووي، ليحيى النووي، الناشر: دار أحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية.
- طبقات الحنابلة، لمحمد بن أبي يعلى، الناشر: دار المعرفة بيروت.
- طبقات الشافعية، لجمال الدين الإسنوي، تحقيق: عبد الله الجبوري الناشر: دار العلوم، الطبعة: بدون ١٤١٠هـ.
- طبقات الفقهاء، لبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: إحسان عباس، طبعة دار الرائد العربي، بيروت ١٩٧٠م.
- طلبة الطلبة، لنجم الدين النسفي، تعليق: خالد العك، طبعة: دار النفائس الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لولي الدين أبي زرعة العراقي. تحقيق: مكتبة قرطبة، الناشر: الفاروق الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- الفروق، لشهاب الدين القرافي، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- المستقصى من علم الأصول، لمحمد بن محمد الغزالي، طبعة: بولاق ١٣٢٢هـ.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، طبعة: مكتبة المثنى، بيروت ودار إحياء التراث الإسلامي، الطبعة: بدون.
- المنثور، للزركشي، تحقيق: تيسير فائق، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف الكويت.
- منع الموانع عن جمع الجوامع، لتاج الدين السبكي، تحقيق: سعيد الحميري الناشر: دار البشائر الإسلامية، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- الموافقات في أصول الشريعة، لإبراهيم بن موسى اللخمي، تعليق: عبد الله دراز دار المعرفة، بيروت.
- نثر الورود لمحمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد الشنقيطي، توزيع دار المنارة الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- نشر البنود على مراقبي السعود، لسيدي عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي، دار: الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، لجمال الدين الإسنوي، طبعة: عالم الكتب بيروت ١٩٨٢م.
- الوسيط، للغزالي، تحقيق أحمد محمود ومحمد محمد تامر، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.